أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي

Dimensions of the Israeli nuclear threat to Arab national security.

آمنة مسعودي*

جامعة الجزائر03-الجزائر

aminamessaoudi187@gmail.com

تاريخ الرسال:2022/11/21 تاريخ القبول: 30/05/ 2023 تاريخ النشر:2023/06/10

الملخص

تعتبر قضية حيازة السلاح النووي واحتكاره أحد أبرز الركائز المشكلة لأمن الكيان الصهيوني، وفرض وجوده من منطلق الاستقواء بآخر ما توصل إليه العلم.وتوظيفه أساسا لردع الدول العربية ومنعهم من الوصول إلىالتكنولوجيا النووية حتىلأغراض سلمية، وهذا لضمان التفوق النوعي للكيان الصهيوني لإكمال مهمته القاضية بالسيطرة على العرب، تمهيدا لإقامة دولة كبرى لليهود بالقوة من النيل إلى الفرات.مماجعله أكبر مهدد للأمن القومي العربي، وهذا من خلال طبيعة سياسات الكيان الصهيوني التي تتسم بالعدوانية الرامية ليس فقط لإمتلاك السلاح النووي بل أيضا حرمان الدول العربية منه. وتأتي هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية كونه يتعلق بكيان غاصب للأراضي العربية والفلسطينية، تمكن من خلال برنامجه النووي من التفوق اقليمياعلى العرب، حيث فرض شروطهفي كافةمعاهدات السلام المبرمة، ليس هذا وحسب بل تمكن من التطبيع مع عدد من الدول العربية، هذا علاوة على إفرازه أبعادا تهديدية عديدة للأمن القوميالعربيتسعى هذه الدراسة إلى بيانها.

كلمات مفتاحية:التهديد النووي، البرنامج النووي الإسرائيلي، الأمن القومي العربي.

Abstract:

The issue of possessing and monopolizing nuclear weapons is one of the most important pillars of the security of the Zionist entity, and imposing its existence on the grounds of taking advantage of the latest findings of science and employing it for military and political purposes. To complete his mission of controlling and weakening the Arabs, in preparation for the establishment of a great state for the Jews based on geographical expansion by force from the Nile to the Euphrates. The Zionist entity is the greatest threat to the Arab nation, whether in its present or future, and this is through the nature of its aggressive and authoritarian policies that aim not only to possess nuclear weapons, but also to deprive Arab countries of them. This study comes to shed light on a very important issue, as it is related to an entity that usurped Arab and Palestinian lands, which managed, through its nuclear program, to gain regional supremacy over the Arabs, as it imposed its conditions and dictates in all the peace treaties that it concluded, not only that, but also managed to normalize with a number of From the Arab countries, this is in addition to producing many threatening dimensions to Arab national security, which this study seeks to explain.

Keywords: Dimensions - the Israeli nuclear program - Arab national security.

*المؤلف المرسل. مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة.

مقدمة

يعتبر البرنامج النووي الإسرائيلي من أكثر البرامج النووية إثارة للجدل في العالم حيثلم تدخرالنخب الصهيونية أي جهد فيسبيل حيازته، ولعل هذا ما يفسر مسارعتها لتأسيس "**مؤسسة الطاقة الذرية**" بعد ثلاثة أشهر من قيام الكيان الصهيوني الغاصب على الأراضي العربية الفلسطينية يوم**15ماي 1948**، كما سعتإلىاستقطاب العلماء والمتخصصين في الفيزياء النووية من أوروبا الشرقية وشتى بقاع العالم لصقل وتكوين خبرائهافي هذا المجال، بغية التسريع في تطوير البرنامج النووي لتحقيق التفوق النوعي على العرب.

ولقد حر الكيان الصهيونيعلى إحاطة برنامجه بسرية تامة معتمدة على مبدأ الغموض النووي، الذي مكنهمن قطع أشواط كبيرة في إنجاز مخططات برنامجه النووي دون إثارة انتباه وقلق المجتمع الدولي.فلقد استطاع الكيان الصهيوني بناء ترسانة كبيرة من القنابل النووية والهيدروجينية والنيوترونيه مدعمة بطائرات وصواريخ وغواصات متنوعة ومتطورة لإطلاقها، بفضل دعم ومساعدة الغرب لهعامة والإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض خاصة، لجعل العرب دوما قابعين تحت الضغوط الصهيونية بالشكل الذي يعيقتنمية قدراتهم الذاتية لمجابهة مختلف تحديات أمنهم القومي.

فتحقيق الأمن القومي العربي أحد المهمات، التي تسعى إليها الدول العربية خاصة وأن أمنها يصطدم بالكثير منالإشكاليات والتحديات التي تواجهه، ويعد الكيانالصهيوني إحدى أهم تلك التحديات خصوصا ببرنامجه النوويفي ظل التمكن الصهيوني من تحقيق تطور هائل في مجال التسلح النووي.حيث يبقى حاضر ومستقبل الأمن القومي العربي عموما مرتبط بما تتبناه حكومات الدول العربية لترميموصيانة أمنها القومي عامة، والتصدي لأبعاد التهديد النووي الإسرائيلي خاصة، فوعي النخب العربية برهانات التهديد النووي التي أفرزها هذا البرنامج ، سيعطي فرصة لتغيير المستقبل العربي بالشكل الذي يعيد إحياء أمن الشعوب العربية والنهوض بالدور المأمول منها. وستحاول هذه الدراسة بيانالتهديدالنووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي.وهذامنذ البداياتالأولى للبرنامج النوويالإسرائيلي أي مع نشأة الكيان الصهيوني إلى يومنا الحالي. للوقوف على ماله له من أبعاد تهديدية خطيرة وعديدة في مختلف المجالاتعلى أمن الدول العربية الواقعة في منطقة تتعدى مساحتها **14.2 مليون كلم مربع.**

إشكالية الدراسة:تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في محاولة تبيان أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي بمفهومه الشامل، فهو قدرة الدول العربية على تأمين كيانها من عديد الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج، وتأمين مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها وغاياتها القومية التي تتحدد في الاستقرارالسياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة، والعمل بكل الوسائل المتاحة لتوظيف جميع عناصر قوتها لاسترداد جميع الأجزاء المغتصبة والمحتلة من أراضيها.وللتعمق أكثر في هذا الموضوعتمطرح الإشكالية التالية:**إلى أي مدى يؤثر البرنامج النووي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي؟**

التساؤ ت الفرعية:ولقد تفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية ألا وهي:

1- ما هي أهم المتغيرات التي أدت إلى نشأة البرنامج النووي الإسرائيلي؟

2- ما المقصود بمصطلح الأمن القومي العربي؟

3- فيما تتجلى طبيعةأبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي؟

الفرضية العامة للدراسة: وللإجابة عن هذه إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية تم وضع الفرضية الآتية:

هناك علاقة عكسية بين القدرة النووية الإسرائيلية والأمن القومي العربي.

الفرضيات الفرعية

1- ترتبط نشأة البرنامج النووي الإسرائيلي بمدى إصرار القيادات الصهيونية على تنمية البحوث النووية للأغراض العسكرية، والمرفقة بالدعم الغربي عامة والأمريكي السخي لها خاصة.

2- لفهم ماهية الأمن القومي العربي وجب الوقوف على طبيعة الاستراتيجيات العربية المتبناة لتحقيق الأمن القومي والتي هي أقرب إلى النظرية الواقعية.

3- لقد أفرز البرنامج النوويالإسرائيلي أبعادا تهديدية عديدةتشكل خطرا على الأمن القومي العربي مالم يتم التصدي لها.

منهجية الدراسة:

لقد جرى علاج موضوع "أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" من خلال خطة استهلتها مقدمة تضمنت إشكالية الدراسة وفرضياتها، أعقبها المحور الأول الذي خصص لبيان الإطار المفاهيمي للموضوع، حيث عالج نشأة البرنامج النووي الإسرائيلي ومفهوم الأمن القومي العربي، أما المحور الثاني فقد عالج طبيعة أبعاد التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي، لتختم الدراسة بالخاتمة التي حوت مجموعة من النتائج والتوصيات المقترحة.

أو :الإطار المفاهيمي للدراسة

1.نشأة البرنامج النووي الإسرائيلي

إن سياسة الخيار النوويّ الإسرائيليّ لم تأت من العدم بل هي خيار نابع من الروح العدوانيّة التوسعية تجاه المنطقة العربيّة والحزام المحيط بها، فالأمن الإسرائيلي يعتمد على الردع النووي والإنذار المبكر والقدرة على تحقيق نصر حاسم وخاطف، وتخصيص أموال طائلة على جمع المعلومات، التي تعتبر مفتاح النصر لتكريس التفوق التقني على العرب، الذي يتطلب بقاء صناعة السلاح المتقدمة بحوزة الصهاينة وكذا الاستفادة من أنسب التقنيات وأكثرها تطورا من الولايات المتحدة الأمريكية.[1] وإن هذا ما حر الكيان الصهيوني على انتهاجه حيث تصدر أولويات أجندة قادته، وفي هذا الإطار قال" ليفي أشكول" رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق: "إن حماية الدولة والحفاظ عليها ماديا وروحيا ثم تدعيم مستقبلها وتأمين استمرار وجودها مسألة تحتل مركز الصدارة في عقول الإسرائيليين، وفي سبيل ذلك صارت الإستراتيجية الإسرائيلية منذ تأسيسها وبروزها كقوة إقليمية في المنطقة تهتم بالوقوف بوجه أي دعم للقوة العربية.فإسرائيل تعتبر أن أمنها مهدد بفعل الخلل في

التوازن الناتج من عدم التماثل في القوى خاصة مع اعتماد الدول العربيةعلى الجيوش، بينما تعتمد اسرائيل على الإحتياط الأمر الذي يزيد من الشعور الإسرائيلي بعدم التوازن ".[2]

ولعل هذا ما أدى إلى تنمية الطموحات الإسرائيلية لإمتلاك السلاح النووي واحتكاره وحرمان العرب منه، فالسذج حسب صناع القرار في الكيان الصهيوني، وحدهم الذين يحترمون صوت العقل وهم يتعاملون مع العلاقات الدولية، فالسياسة الإسرائيلية يجب أن تقوم على اعتبارات الأمن وحدها وهي:الهجرة ودولة بلاحدود، وضرورة تطويق العرب والحصول على مساندة دول كبرى.[3]و لقد قطع البرنامج النووي الإسرائيلي العديد من المراحل منذ انطلاقته وبزوغه، وقد تأثرت كل مرحلة بالبيئة الدولية والإقليمية والداخلية فيالكيان الصهيوني، وقد جاءت هذه النتائج كمحصلة لمجموع المجهودات الصهيونية، وطبيعة الأهداف المرسومة خاصة في ظل الرفض العربي وطبيعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية، التي جعلت من امتلاك السلاح النووي ضرورة لتغطية ضعف وهشاشة العوامل المشكلة لكيانها من عمق جغرافي هش وكثافة سكانية أقل من نظيرتها العربية، وإن من أهم المراحل التي مر بها تطور البرنامج النووي الإسرائيلي يمكن ذكر ما يلي:[4]

المرحلة الأولى (1948-1963): سعى الكيان الصهيوني في هذه الفترة إلى توفير ما يسمى بدورة الوقود النووي وتوفير المقومات التي تقوم عليها الصناعة النووية، إذ كانت القيادات الصهيونية على إيمان راسخ بوجود علاقة كبيرة بين التقدم العلمي وتحقيق أهدافها، وقد سعى الدكتور"حاييم وايزمان"، الذي شغل منصب أول رئيس للكيان الصهيوني إلى الاتصال خلال هذه الفترة بالعلماء المتخصصين في مجال الذرة والطاقة النووية. كما شجع الكيان الصهيوني فتح الفروع والمعاهد اللازمة في مجال البحوث الذرية في"معهد وايزمان"، كما عرفت هذه المرحلة وصول "دوسترنسكي" لعملية إنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات، ويمكن أن نطلق هذه المرحلة مرحلة التحضير والإعداد.

المرحلة الثانية (1963-1965): رمى الكيان الصهيوني خلال هذه الفترة إلى إنتاج السلاح النووي في إطار وثيق مع الدول الصديقة من خلال تبادل معرفي مادي ومعنوي في هذا المجال، حيث استثمر في الرصيد المعرفيالذي اطلع عليه علماؤها وآخرما توصل إليه علماء الذرة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[5]ويعود السعي الصهيوني لتملك السلاح النووي حسب بعض المتتبعين كرد فعل على الصفقة المصرية التشيكية سنة 1955، والتي أوهمت الكيان الصهيوني بأنّ ميزان القوة التقليدية سيرجع لصالح الدول العربية، وأنّ اليهود بوصول الرئيس المصري"جمالعبد الناصر"إلىالحكم و مع الاتحاد السوفياتي سيكونون ضحية "هولوكوست" جديدة.

أما الإتجاه الثاني فرأى أن حرب 1956 ونتائجها السياسية والعسكرية، هي التي خلقت لدى الكيان الصهيوني الدافع القوي للسير قدما في هذا المجال، نتيجة إحساسه بمدى صعوبة تحقيق النصر علىالعرب في حرب تقليدية شاملة، وإدراكه بتوسع مصادر الخطر في الشرق الأوسط من خلال الضغط الشديد الذي مورس عليه لسحب جيشه من "قناة السويس" خاصة من قبل الإتحاد السوفياتي، وتهديده المباشر له بأنه سيتعرض

لهجوم نووي إذ لم يسحب قواته من مصر. وخلال هذه الفترة تمكن علماءالكيان الصهيوني المتخصصون في الفيزياء النظرية من تطوير قدراتهم في مركز الأبحاث الذرية في"ساكلي"، بعد سماح الرئيس الفرنسي"ديغول"الذي كان علماؤه يقومون بإجراء تفجيرات ذرية في الفترة ما بين (1960–1964) في مناطق شمال إفريقيا عامة وصحراء الجزائر خاصة لعلماء الكيان الصهيوني بالاطلاع على المعلومات التي تم التوصل إليها في اختبارات التفجير النووي الفرنسي.[6]كما استفاد الكيان الصهيوني من الدعم الأمريكي الكبير من خلال التغطية عليه دوليا ومنع أي قراريمس نشاطه النووي.

المرحلة الثالثة (1966–1986): وهي مرحلة اتخاذ القرار السياسي للإنتاج الخا بالأسلحة النووية ويحتمل أن يكون الكيان الصهيوني قد اتخذ ذلك القرار المصيري بتشييد أسلحة نووية في أعقاب حرب**1967**، فالوضع الدبلوماسي والعسكري الذي أعقب تلك الحرب خلّف إحساسا كبيرا لدى قادته بعدم الأمان. خصوصا بعد أن أقدم الجنرال "**ديغول**" بقطع العلاقة العسكرية معه رغبة منه في تحسين علاقات حكومة بلاده مع الدول العربية كما أنّ الضغوط الأمريكية على الكيان الصهيوني التي رافقت صفقة طائرات "الفانتوم النفاثة" التي تسلمها من الولايات المتحدة، جعلت القادة الصهاينة يتساءلون حول مدى قدرتهم على الاعتماد على الولايات المتحدة، وربما أدّى هذا الأمر بهم إلى الإحساس بالعزلة، ومما زاد من قلقهم تأكدهم أنّ المصريين أصبحوا يمتلكون غاز الأعصاب وأنهم استخدموه في "حرب اليمن". ووسط هذه الظروف اتجه الكيان الصهيوني نحو إنتاج القنبلة الذرية للتحرر من هذا القلق والإحساس بالأمن من خلال امتلاك الرادع النووي.[7]فأقدم وبالضبط سنة 1968 بقرار منفرد من وزير الدفاع حينها"موشيهدايان"الذي قام بإصدار أوامره حتى ينتقل "مفاعل ديمونة" إلى مرحلة الإنتاج الكامل بعد تأمين أهم الممولين لإنتاج القنبلة، معتبراً بأنّ لديه كل الصلاحيات، التي يحتاج إليها بصفته وزير دفاع من أجل التحول إلى مصاف القوى النووية.

وحسب ما أوردته "صحيفة التايمز البريطانية" بتاريخ 12 أبريل 1976 يرجع تفرد "موشيه دايان"باتخاذ القرار لرفض كل من رئيس الوزراء آنذاك "ليفي إشكول"ووزيرة خارجيته "غولدامائير"، وعضو لجنة الدفاع الوزارية "يغال ألون"، حيث سبق لهم أن وضعوا الفيتو حول مشروع مصنع فصل "البلوتونيوم" اللازم للشروع في التصنيع الفعلي للقنابل النووية، وحينما عرف "ليفي إشكول" أنّ وزير الدفاع قد أصدر أوامره سراً شعر أنّه ليس أمامه هو ومستشاروه سوى تقديم موافقتهم الشكلية على هذا المشروع والمسارعة في إنجازه لا عرقلته.[8]

بعد هذا القرار وبناء مصنع فصل" البلوتونيوم" تمكن الكيان الصهيوني من صنع عدة قنابل نووية عام 1968، وأنّه ربما قام عام 1969 بتصنيع خمس قنابل نووية أو ست قوّتها 19 كيلو طن ، وفي عام 1976 صرح مسؤول بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن اعتقاده بأن الكيان الصهيونييمتلك ما بين 10 إلى 20 رأس نووي، وقد تم التأكد من صحة هذه التصريحات بصفة رسمية عام 1978، عندما تم نشر وثيقة بهذا الشأن صادرة عن الوكالة طبقا لقانون حرية الحصول على المعلومات الأمريكية أكدت هذه المعلومات.[9] كما تذهب التأويلات أنّ سبب تسريب هذه المعلومات يعزى إلى الجدل القائم على" زلمان شابيرو"وهو يهودي من

أصل أمريكي يعمل في وكالة الطاقة النووية الأمريكية، حيث قام بتهريب كميات كبيرة من "اليورانيوم" المخصب إلى الكيان الصهيوني، في حين يرى البعض أنّ سبب هذا التسريب جاء من قبل الإدارة الأمريكية حينها لدفع الرئيس المصري"أنورالسادات"إلى التوجه نحو السلام مع الكيان الصهيوني، وتوجت المساعي الأمريكية من خلال التوقيع على "اتفاقية "كامب ديفيد "عام 1978 ثم "اتفاقية السلام"عام1979 حيث أنّ تلك المعلومات بينت قوة الرادع النووي الإسرائيلي.

المرحلة الرابعة (1989...إلى يومنا الحالي): مرحلة ما بعد تصريحات"مرد خايفعنونو"الخبير النووي الإسرائيلي، التي لفتت الأنظار إلى منعطفات جديدة بشأن القدرة النووية الإسرائيلية، من خلال تكنولوجيا التصغير وصولا إلى احتمالات الاشتراك في التجارب النووية[10]، كما تميزت هذه المرحلة بالقيام بإنتاج كل من القنابل النيوترونية والهيدروجينية، اللتين تعتبران أكثر تطوراً من القنبلة النووية المعيارية. عمل الصهاينة خلال هذه الفترة بعد تجربة 1979 النووية مع جنوب إفريقيا على امتلاك قنبلة النيوترون التكتيكية، وذلك بغرض اختبار سلاح نووي تكتيكي، يتم إطلاقه من خلال قذيفة مدفع نووية[11]، هذا علاوة على أن سلاح النيوترون يغطي ثغرات في السلاح النووي الإستراتيجي، فهو يقتل الأفراد دون احداث آثار تدميرية كبيرة، يشار إلى أنّ هذه القنبلة تمت بتعاون الكيان الصهيوني مع جنوب إفريقيا، وأنّ قوتها التدميرية لا تتجاوز 2 كيلوطن، ويمتد تأثيرها إلى مساحة 50 كيلو متر مربع و هو ما يشكل ميزة مهمة له، إذا ما أخذ في الحساب قيود واقع الكيان الصهيوني الجغرافي وعمقه الإستراتيجي.

وفي هذا الإطار يذهب "سيمور هيرش" إلى أنّ مفاعل ديمونة تمكن بحلول منتصف الثمانيات من صناعة المئات من رؤوس النيوترون[12]، بعدما كان للكيان الصهيوني ما أراد من إنتاجه للقنبلة الذرية دون عوائق تذكر فسعى لتطوير القنبلة الهيدروجينية منذ أوائل الثمانيات.وقد أقام مشروعا مشتركا مع الشركة الأمريكية الشهيرة للحاسبات الإلكترونية (أي–بي–أم)، وذلك من أجل إنتاج كمبيوتر متطور للغاية تستخدم برامجه للمساعدة في إنتاج القنبلة الهيدروجينية، إذ يقوم هذا الأخير باختصار مدة إعداد الحاسبات الضرورية من خمس سنوات إلى ستة شهور فقط، وواكب هذا الأمر حصول الكيان الصهيوني على طائرات "اف–15س"، وهي نسخة معدلة من طائرة التفوق الجوي "أف 15 ايفل"، إذ بإمكان هذه النسخة الجديدة التي يقودها طياران بدلا من طيار واحد من نقل حمولة استراتيجية ثقيلة نووية أو هيدروجينية أو تقليدية إلى مسافة بعيدة.[13]هذا وقد صدر تقرير عن وزارة الدفاع الأمريكية عام 1987 أكد أن الكيان الصهيوني طوّر بالفعل جهاز الكمبيوتر الذي مكنه من صناعة القنابل الهيدروجينية، وتعتبر هذه القنبلة أشد فتكا من القنبلة النووية بكثير، وهي تقوم على أساس الاندماج النووي وتقاس طاقة انفجارها بالميغاطن الذي يعادل مليون طن من TNT التقليدية المعروفة والشديدة الانفجار.[14]وبحسب تقرير" فعنونو" ومن تبقى من العلماء الذين تابعوه وعلى رأسهم المصمم الأول للقنبلة النووية الأمريكية"ثيودور تيلر"، فإن وحدات إنتاج متطلبات القنابل الهيدروجينية الإسرائيلية تضعف عشرة مرات من مثيلاتها العادية أي تبلغ 200 كيلو طن أي خمس ميغاوات.[15]

2.مفهوم الأمن القومي العربي:

يعد مفهوم الأمن القومي العربي من أكثر المفاهيم التي تعرف التباساً وغموضاً بل وتناقضاً إثر عجز الدول العربية على بلورة مفهوم مشترك و جماعي لأمنها القومي، على الرغم من كثرة التهديدات والتحديات التي تواجهه. هذا علاوة على الممارسات الوطنية لفكرة الأمن على حساب المفهوم الكلي، الذي تسبب في حالة اللااستقرار العربي لاسيما وأنّ الأطراف الخارجية ظلّت تتغذى من الوضع الأمني العربي المتردي، الذي طبعته الخلافات البينية والصراعات حول الزعامة واستخدام القوة ضدّ الدول العربية الشقيقة لتحقيق الأهدافالقطرية، مما أدى بضرب المصلحة القومية العربية عرض الحائطوالتي أصبحت تغيب بشكل كبير حتى في أبرز المواثيق والنصو العربية المتناولة للقضايا الأمنية.[16]

فالأمن القومي العربي ولد يعاني الأمراض والعلل في ظروف ضاغطة وعصبية عقب الهزيمة في الحرب العربية الأولى ضد الصهاينة عام 1948، وما شهدته هذه الفترة من تحديات بجسامة إنشاء الكيان الصهيوني وزرعه في قلب المنطقة العربية. وإن هذا ما دفع بالدول العربية إلى محاولة بناء نظامها الأمني القومي وإصلاح ذاتها عقب هزيمتها، من خلال تكليل جهودها بالتوصل إلى"معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي"، التي وافق مجلس الجامعة العربية عليها بتاريخ 13 أفريل 1950.وجرى التوقيع عليها من قبل مندوبي سوريا والسعودية ولبنان ومصر واليمن بتاريخ 17 جوان 1950، أمّا مندوبا العراق و الأردن فقد وقعاها في 02 فبراير 1951 و 16 فبراير 1951 على التوالي.[17]فلقد أدرك العرب عقب هزيمتهم سنة 1948 أهمية إقامة نظام دفاعي لمواجهة رهانات أمنهم القومي وعلى رأسها الكيان الصهيوني، هذا ما قادهم إلى إبرام معاهدة الدفاع المشترك 1950 والتي حددت ظروف وشروط العمل العربي المشترك وأقامت مؤسساته كالتالي:(مجلس الجامعة–مجلس الدفاع المشترك–خطط الدفاع المشترك–الهيئة الإستشارية العسكرية–القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان–الأمانة العسكرية –الأمين العام).[18]

وتعتبرمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي أوّل وثيقةللعمل العربي المشترك تتحدث عن مفهوم الأمن العربي، وإن لم تصفه بالقومي، بخلاف ميثاق الجامعة العربية الذي وضع عام 1944 والذي أنشأت الجامعة على أساسه في مارس 1945، إذ لم يشر إلى مصطلح الأمن القومي بيد أنّه تحدّث عن مسألة الضمان الاجتماعي ضدّ أيّ عدوان يقع على أيّة دولة عضو في الجامعة، فلم تحمل وثائق النظام العربي الرسمي منذ بدايتها إشارة صريحة لمفهوم "الأمن القومي العربي" لا برتوكول الإسكندرية عام 1944 ولا في ميثاق الجامعة في العام الذي تلاه.ولهذافهي نقلة نوعية في مسار العمل العربي المشترك، فقد أعربت عن نية وعزم الدول العربية المبرمة لهذه الاتفاقية في توطيد علاقات التعاون بينها، وضم الصفوف العربية لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها. وإنّ هذا ما دفع بالدول المتعاقدة حسب نص المادة الثانية من المعاهدة إلى اعتبار كلّ اعتداء مسلح يقع على أيّة دولة أو أكثر منها اعتداء عليها جميعا والتزامها تبعا لذلك وعملا بحق الدفاع[19] الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور

منفردة أو مجتمعة جميع التدابير، وأن تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الإعتداء و لإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

وإعمالا لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء، وما اتخذ بصدده من تدابير وإجراءات[20].فالمعاهدة أكدت على أهمية توطيد وتدعيم الأمن القومي في إطار العلاقات العربية، من خلال الحر على إيلاء أهمية كبيرة للصلة الوثيقة بل والعضوية بين الأمن القوي لكل دول عربية و بين الأمن القومي في مفهومه الأعم والأشمل[21].ولم يحدث تحول جوهري في الموقف الجماعي العربي من قضية الأمن القومي، إلاّ في ديباجة مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، التي نصّت على اتفاق أعضاء الجامعة على تعديل الميثاق ضماناً للأمن القومي العربي، وتأخر الإقرار العربي الرسمي لهذا التحوّل حتى عام 1988 بعد أن ربطت الوثائق الاقتصادية للقمة العربية الحادية عشر التي جرت أشغالها بعمان 25-27-11-1980[22]بين العمل القومي والتهديدات التي تتعرض لها الثروة القومية والأمن القومي، فهذه القمة نوهت إلى أهمية دور الاقتصاد القومي في تلبية احتياجات الأمن القومي ودعت إلى الفصل بين العمل الاقتصادي القومي والخلافات العربية.

ففي مؤتمر القمة العربية الحادي عشر" قمة عمان" نوفمبر 1980 بدأ مفهوم الأمن القومي يتطور ويخرج من إطار العسكري الضيق ليصبح مفهوما شمولياً له قواعده واستراتيجيته وخططه الاقتصادية والإجتماعية المشتركة، إذ انطلق ميثاق العمل الاقتصادي من مبدأ أساسي هو أنّ العمل الاقتصادي يشكل الأرضية الصلبة للأمن، ولهذا وجب تبني استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي تعتبر تحقيق الأمن الجماعي أبرز أهدافها بما فيه الأمن الفكري والعسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي.[23] وفي أعقاب حرب الخليج الثانية تأسست القوة العسكرية للدفاع المشترك لدول الخليج العربي، وفي عام 1992، أعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورقة عمل حول "مفهوم الأمن القومي العربي"معتبرة إياه (قدرة الأمن العربية على الدفاع عن أمنها و حقوقها وصياغة استقلالهاوسيادتها على أراضيها) .[24] وهكذا بدأت قضية الأمن القومي العربي تطرح نفسها في الساحة العربية بقوّة وتتصدّر قمم جامعتها، وكانت قمة بغداد عام 1990الأكثر استخداما لمفهوم الأمن القومي العربي بعد أن أشارت إليه أكثر من 10 مراتفي سياقات مختلفة، لتعقبها قمة القاهرة 1996، ثم قمة عمان الدورية الأولى في 2001، وكذلك قمة بيروت 2002، ليغيب هذا المصطلح في قمتي شرم الشيخ 2003وتونس 2004 ليعود توظيف مصطلح الأمن القومي العربي مرّة أخرى في قمة الجزائر عام2005 وقمة الخرطوم في 2006، وإن كانت هذه الأخيرة قد وظفت أمن دول الجامعة والأمن في المنطقة العربية برمتها.[25]

إنطلاقا مما سبق يمكن القول أن "مفهوم الأمن القومي العربي" قد انبثق عن ميثاق الجامعة العربية على نحو غير مباشر، وتحول إلى حقيقة محورية في معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي محددا

بالدفاع العسكري، ليأتي استخدامه صراحة في قمة عمان عام 1980، ليبدأ في شق طريقه ويتصدر أجندات القمم العربية ليعلو حينا ويخفت حينا آخر، وإن بلغ مداه في "قمة بغداد "عام 1990.[26] أمّا المعالجات العلمية والأكاديمية العربية لموضوع الأمن القومي عموما والأمن القومي العربي خصوصا، فقد ظهرت لأوّل مرّة حسب رأي الأستاذ "عبد المنعم المشاط" في كتاب "أمين هويدي" الموسوم ب : الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي "عام 1975، لتعقبه دراسات و كتابات عديدة تناولت مسألة تحقيق الأمن القومي ، وإن لم تخرج في خطوطها العامة عن نظيرتها الغربية لاسيما بعد تخليها عن المنظور التقليدي للأمن وتبنيها المنظور الشامل الكلي بدلا منه.[27]

ومع هذا ظل مصطلح الأمن القومي العربي يشهد التباسا في تعريفه وتحديد جوانبه ومقوماته على الرغم من الدراسات والأبحاث العديدة، التي جرت خلال "حرب الخليج" و بعدها فكل نظام عربي رسم ملامح الأمن القومي الخاصة به حسب مفهومه ومصالحه وتحالفاته ورؤيته لخريطة الصراع في المنطقة. فلاتزال علاقة الأمن القومي العربي بالأمن القطري لكل دولة عربية علاقة متباينة وغير واضحة لدى كافة الأنظمةالعربية، فأين يبدأ الأمن القومي العربي بالنسبة للنخب الحاكمة في المنطقة العربية وأين ينتهي؟، ومتى يبدأ الأمن القطري و متى ينتهي؟، وكيف ومتى وأين يتم الإنحياز لأحدهما على حساب الآخر و لماذا؟.[28]ولعل هذا ما أربك العقل السياسي العربي فعلى الرغم من الجهود التي بذلت لصياغة مقاربة واضحة للأمن القومي العربي، إلاّ أنّ أي منهما لم يطرح حلا لأزمة النظام العربي ، وبالتالي الأمن القومي العربي من منطلق واقعي.[29]

ثانيا:طبيعة التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي:

1. دور الرادع النووي الإسرائيلي في الانكسار العربي والاستقواء الإقليمي الصهيوني وبداية التطبيع العلني:

إن قادة الكيان الصهيوني جعلوا من مسألة وجود كيانهم غير الشرعي على الأراضي العربية، التي اغتصبوها بالقوة حقا تاريخيا لهم ، لإقامة ما أسموه "**إسرائيل الكبرى**"ذات الهوية اليهودية كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في المنطقة العربية، ومن أجل هذا لم يدخروا أي جهد من شأنه الحفاظ على وجودهم وتأمين وتحقيق تفوقهم على العرب، قال "بن غوريون":"إذا كنت قائدا عربيا فإنني لن أقبل وجود إسرائيل وهذا أمر طبيعي، لقد أخذنا أرضهم لقد وعدنا الله بها هذه حقيقة ، ولكن هل هذا يعني شيئا ما بالنسبة لهم ؟، هناك أعداء للسامية وهناك هتلر والنازية ولكن هل هذا ذنبهم ؟ إنهم يرون حقيقة واحدة ،وهي أننا جئنا إلى هنا وأخذنا أرضهم ربما ينسون هذا بعد جيل أو جيلين، ولكن في الوقت الراهن لا يوجد بديل".[30]ولهذا تمسك الكيان الصهيوني بامتلاك السلاح النووي الذي يردع العرب ويجبرهم على الخضوع إلى اللاءات الإسرائيلية العشرة والتي تتمثل في الآتي :[31]

- لا للإنسحاب الكامل إلى حدود 1967.
- لا لتقسيم القدس.
- لا لسياسة عربية كاملة على المسجد الأقصى.

- لا لدولة فلسطينية ذات استقلال كامل.
- لا لوقف عمليات الاستيطان في فلسطين، وتهجير سكانها الأصليين والعرب من أراضيهم فيها.
- لا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم.
- لا لتحالف استراتيجي عربي شامل وضام لدول المواجهة والعمق العربي.
- لا حيازة الدول العربية برامج نووية.
- لا لأي خلل في الميزان العسكري القائم لصالح الكيان الصهيوني.
- لا لحرمانالصهاينة من مطالبهم المائية في الأنهار العربية.[32]

فالكيان الصهيوني عمل منذ إنشائه وبالتعاون مع القوى الأربعة الملتزمة بصهيونيته والداعمة له على تعزيز وجوده في خاصرة بل في قلب الأمة العربية، والعمل على تمزيقها والتفوق عليها سياسيا وأمنيا، وفي هذا الإطار قال "أرنست ديفيد بيرغمان":"إنني مقتنع بأن دولة إسرائيل بحاجة إلى برنامج أبحاث خاصبها ذلك حتى لا تكون كالخراف التي تساق إلىالجزار ثانية".[33]أما "إيتان" وزير الدفاع السابق قال: "يجب على إسرائيل أن تمتلك الأسلحة النووية دون العرب، لأن توازن الرعب الذي ساد مرحلة القطبية الثنائية لا ينطبق على إسرائيل، إذ لسنا الولايات المتحدة، التي تستطيع امتصا الضربة الأولى وترد بضربة ثانية...إن إمتلاك العرب للسلاح النووي سيؤدي إلى طلبهم منا الخروج من القدس، فماذا سنقول لهم وهم سيتطيعون امتصا الضربة الأولى والرد بالضربة الثانية".34 أما "أرئيل شارون": فقد قال:" إن استيعاب العرب للمزيد من الأسلحة والمعدات قد أدى إلى زوال الفجوة النوعية بينهم وبين إسرائيل، إذ لابد من استخدام الردع النووي العلني وهو ما سيحقق أكبر قدرمن الأمن لإسرائيل".35

فأنصار الحيازة الإسرائيلية للسلاح النووي سواء من أعضاء المؤسسة العسكرية أو من الصهيونية المساندين للتوجه النووي الاسرائيلي، يستندون إلى حجة قوامها القلق من الفارق الكمي البشري والسلاح التقليدي بين كيانهم الغاصب وبين العرب.فمن المؤكد أن هناك حدا إذا بلغه الكيان الصهيوني في تسلحه فقد بلغ حد الاشباع الذي لا مزيد عليه، وفي هذا المجال يستطيع العرب من الناحية النظرية على الأقل أن يكون حد تشبعهم بالسلاح فائقا على الحد الإسرائيلي بدرجات كبيرة، ومن هنا تنطلق الحجة التي أشرنا إليها وبخاصة أن حرب 1973 دعمت هذه الحجة.[36]فالقوة النووية تعتبر الوسيلة الضامنة لبقاء الوجود الإسرائيلي والدفاع عنه المقترن بالعنف والدفاع Defense، لفرض الإرادة علىالآخرين وقهرهم Compellence لتحقيق المكانة الاقليمية والدولية ، والمباهاة Swaggeringبذلك وتقترن كل الأسباب السابقة لتحقق مفهوم الردع Deterrence.[37]لفرض الإرادة والهيمنة من خلال الإجبارأي الحق في شن الضربات ضد أي أعمال تعدها السياسة الإسرائيلية عدائية حتى وإن كانت في طور الإعداد والبناء. قال رئيس وزراء الكيان الصهيوني"ليفي أشكول":"يجب أن تكون لنا القوة والسلطة لردع أعدائنا وصدهم ليس كما هم عليه اليوم

فحسب، بل كمايحتملأن يكونوا عليه خلال خمسة أو عشرة أعوام فإنهم عندما يشعرون بامتلاكهم القوة الكافية سوف يكررون محاولاتهم لإزالة اسرائيل عنوجه الأرض".[38]

فتراجع قدرة الرادع العسكري التقليدي في تحقيق أمن الكيان الصهيوني كان واحدا من أهم المتغيرات التي دفعت به للانتقال إلى قوة الردع النووي، ففي أول ديسمبر 1974 بعد مرور عام على الهزيمة الصهيونية في حرب أكتوبر 1973 صرح رئيس الكيان آنذاك "افرايمكاتسير":"لقد كان في نية إسرائيل دائما أن تتوافر لديها القدرة النووية، ونحن لدينا هذه القدرة، وإذا ما ظهرت الحاجة إليها، تستطيع إسرائيل أن تحول هذه القدرة إلى حقيقية في وقت قصير للغاية"، وكان هذا التصريح ناتجا عن الضعف الاستراتيجي الناجم عن الهزيمة أمام مصر في حرب 1973 ما عبر عن تآكل الرادع التقليدي الإسرائيلي.[39]

إضافة إلى أن هناك العديد من البواعث كان لها دور واضح في حث الكيان الصهيوني إلى التوجه نحو الخيار النووي، كسيطرة نظرية "الجدار الحديدي" التي أسسها "زائيفجابوتتسكي" زعيم الحركة الصهيونية في عشرينات القرن الماضي في شكل مبدأ طوره "بن غوريون" ليكون أساسا لنظرية أمنهم فحواها حرمان العرب من امتلاك القدرة على تصفية الكيان الصهيوني، وأنه إذا أيقن العرب أن محاولة فرض إرادتهم بالقوة هو أشبه بعبورجدار حديدي، فعند ذلك سوف يكونون مستعدين للتسليم بالسيطرة اليهودية على أرض فلسطين.[40]

فالغرض من الأسلحة النووية هو تقويض "مركز الثقل" للعدو وسلب الإرادة القومية لأمة من الأمم قبل اندلاع الحرب، والثالوث النووي والبيولوجي والكيماوي الإسرائيلي يمثل سلاح الملاذ الأخير فهو سلاح استراتيجي صمم لردع الأعداء الذين يهددون الوجود الإسرائيلي، وقد نجح الصهاينة في تطوير الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية سرا علاوة على تحديث القوة التقليدية والنووية الرادعة بغية بناء قوات مقاتلة عالية الكفاءة تحت شعارالبناء الشامل للقوات Total Force Structure.[41]

وقد كان الإبهام النووي الإسرائيلي استراتيجية قومية ناجحة طوال فترات الصراع بين العرب والكيان الصهيوني، وهذا ما سمح لهذا الأخير أن يوازن طرفي المعضلة النووية ، حيث حافظعلى صورة الردع النووي لديه بينما كانت يؤيد حظر انتشار الأسلحة النووية من خلال مشروع المنطقة الخالية من الأسلحة النووية حالما يأتي السلام، كان يؤجل القرارات النووية حتى يتم إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.[42]ولقدجرى الاستفادة من الغموض كورقة مقايضة سياسية واقتصادية مع الأطراف الدولية الأخرى خاصة الولايات المتحدة، للحصول على مزيد من الدعم الأمريكي والعسكري والسياسي والاقتصادي وذلك تحت شعار ضرورة المحافظة على التفوق التقليدي مقابل عدم اللجوء إلى الخيار النووي.ولقد وضع المخططون للاستراتيجية الصهيونية عددا من المزايا للخيارالنووي الإسرائيلي: [43]

– صعوبة حيازة العرب للرادع النووي في المدى القريب خاصة بعد ضرب المفاعل النووي في العراق عام 1981.

–إستنزاف الطاقات العربية حيث إن تصعيد قوة الردع إلى المستوى النووي يمتص قدرات العرب المالية ويستنزفها ويبعدها عن مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي المجالات التي يخشاها الكيان الصهيوني بحق.

–زيادة الهيمنة إقليميا وعالميا.

– إن الرادع النووي يؤدي إلى فرض الاستقرار من وجهة النظرالإسرائيلية عن طريق الرعب النووي أو الخوف من التدمير المتبادل.

هذا علاوة على تعزيز الخيار النووي الإسرائيلي قدرة الإسرائيليينعلى مساومة الولايات المتحدة الأمريكية كما وقع تماما في حرب 1973، حيث حدرت "غولدامائير "الرئيس "نيكسون" بأنه إذا لم تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة جسر جوي عاجل بالإمدادات العسكرية المطلوبة، فإنها قد تلجأ فورا إلى استخدام كافة الوسائل الموجودة تحت تصرفها لتأمين البقاء الإسرائيلي.حيث تبنت التهديد بإطلاق حرب نووية كسلاح سري في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ضاغطة عليها، وإن عد ذلك تعويضا أو عاملا موازنا للاعتماد الإسرائيلي غير العادي عليها اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا.[44]

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا تزال تستجيب لطلبات الكيان الصهيوني من الأسلحة التقليدية حتى لا تترك المجال له لإعلان نفسهقوة نووية بدافع عدم إحساسه بالأمان، لأن مثل هذا الأمر سوف يحرج موقف الولايات المتحدة الأمريكية ويذكي سباق التسلح النووي في المنطقة.كما يروج أيضا اعتقاد بأن إمكانية لجوء الصهاينة إلى الاستخدام الفعلي للخيار النووي يدفع الولايات المتحدة إلى تزويدهم بفيض من الأسلحة التقليدية، بحيث لا يجد الكيان الصهيوني نفسه يوما بحاجة إلى اللجوء إلى قوته النووية. فوجود أسلحة نووية اسرائيلية يستجيب لمتطلبات السياسة الخارجية الأمريكية، وأما صدور تلميحات عنها فيردع العرب، وهكذا يخدم الغموض بشأن القنبلة الذرية حاجات الصهاينة الاستراتيجية على أفضل وجه.[45]

فالكيان الصهيونييتبنى استراتيجية نووية تقوم على الغموض والسرية حيال برنامجه النووي وتقوم تلك السياسة على استخدام عبارة مشهورة منذ عام 1964، وهي:"أن إسرائيل لن تكون الأولى التي ستدخل السلاح النووي في الشرق الأوسط". وفي عام 1981 بعد ضرب مفاعل"أوزيراك" العراقي أضاف رئيس الوزراء الأسبق"ميناحيمبيجن" على العبارة السابقة جملة أخرى مهمة تقول:"أن إسرائيل لن تكون الدولة الثانية التي تدخل السلاح النووي في الشرق الأوسط"، وهو ما يسمى استراتيجية "الردع بالشك"، فلم تؤكد القيادات الإسرائيلية امتلاكها للأسلحة النووية ولم تنفها، وإنما يتم الاعلان عن البرنامج النووي بشكل غير مباشر من خلال قنوات غير رسمية، كما تقوم تلك الاستراتيجية على عدم التخلي عن هذا الخيار النووي مع إمكانية تقنينه مستقبلا، وعدم السماح للدول الأخرى في المنطقة بالوصول إلى توازن استراتيجي مع الكيان الصهيوني أو حتى الوصول إلى أي قدرات تكنولوجية نووية قد تستخدم فيما بعد، [46]وهذا ما يفسر الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الايراني.

ومن هنا حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على احباط الجهود العربية لإخضاع النشاط النووي للكيان الصهيوني لأي نوع من الإشراف الدولي (الوكالة الدولية للطاقة النووية– معاهدة منع الانتشار النووي – إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية...).فقد أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بغض الطرف الأمريكي حيال برنامج التسلح النووي الإسرائيلي في استمرار تطور البرنامج، وقد كان بإمكانها إيقافه في أكثر من مرحلة وأبرز مثال ما حدث عام 1981 عندما اقترح بعض أعضاء البرلمان الأمريكي أسلوب قطع المساعدات تلقائيا عن أية دولة تصنع الأسلحة النووية. ولقد استمرت الحكومات الأمريكية في غض الطرف عن التسلح النووي الاسرائيلي، بمبرر الحاجة الإسرائيلية لامتلاك الأسلحة النووية بهدف تدعيم أمنها القومي.[47]

ومع حقيقة إنفراد الكيان الصهيوني بتفوقه الاستراتيجي فيما يتعلق بإمتلاك السلاح النووي سيجعله قادرا على استخدامه كعامل ضغط في مفاوضاته مع الدول العربية، ومساومتهم على أمنهم القومي لإجبارهم على السلام والحصول على تنازلات من الجانب العربي فيما يتعلق بالاعتراف به والتسليم بوجوده، ولعل هذا بغية التأثير في توجيهات الأطراف العربية خلال عملية المساومة ، فالقوة النووية تؤثر في التفاوض، فالصهاينة يعتقدون بأن الردع النووي هو السبب الرئيسي وراء القبول العربي التدريجي للوجود الإسرائيلي كحقيقة مستقرة في المنطقة، فالأمن الإسرائيلي يقوم على التهديد ومن ثم إجبار دول الجوار العربي على الاستجابة لما يراه الكيان الصهيوني مناسبا لأجوائه، قال بيريز:"السلام لن يأتي بنفسه ولن يأتي بتأثير قوىغيبية، لكن إسرائيل أدركت أنه بإمكانها أن تحقق السلام إذا نجحت في إقناع العرب أنه بواسطة التقدم العلمي تطوير المشروع النووي، فإن إسرائيل قادرة على أن تقضي على فرصة العرب لتهديد وجودها".[48]

فحيازة الكيان الصهيوني السلاح النووي مكنه من فرض شروطه في كافة معاهدات السلام والتي بدأت بشكل مباشر وعلني عندما وقع مع الرئيس المصري "أنور السادات" عام 1979 "معاهدة السلام"بعد مفاوضات كثيفة نتج عنها توقيع "كامب ديفيد"، التي تتلخص بما جاء بالمادة الثالثة من المعاهدة التي نصت على:"يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد انتقال الأفراد والسلع".[49]

أما الخطوة المباشرة الثانية للعلاقات العربية مع الكيان الصهيوني، جاءت من منظمة التحرير الفلسطينية عند توقيع إتفاق "أوسلو "عام 1993، والتي نصت أن يعترف الكيان الصهيوني بمنظمة التحرير كممثل شرعي للشعبالفلسطيني، مقابل إعتراف منظمة التحرير بالدولة العبرية على 78% من الأراضي الفلسطينية، ولاقت هذه الإتفاقية رفضا كبيرا في الشارع الفلسطيني والعربي حتى هذه اللحظة، حتى بين أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية التي وصفوها بأنها إهانة للقضية الفلسطينية وبأن الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" قد تم خداعه والضغط عليه وإعطائه وعودا كاذبة بالسلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، الأمر الذي لم يحدث إلى الآن، ولعل السبب المباشر الذي دفع الرئيس الراحل "ياسر عرفات" رحمه الله للتوقيع على إتفاق"أوسلو" كان

هدفه لم شمل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة توحيدها وتجميعها مرة أخرى، فقد كانت منظمة التحرير مشتتة ما بين: الجزائر والمغرب ولبنان وسوريا، وفي ذات الوقت هي الجهة الوحيدة التي تدافع وتتكلم باسم الشعب الفلسطيني، فكان لابد من إعادة توحيد صفوفها والإعتراف بها إقليمياً ودولياً.[50]

غير أن الكيان الصهيوني فهم التطبيع على أنه قبول بصهيونيته وعنصريته وسياسته الاستيطانية بالقوة. وفي مارس 2002، تبنت قمة "بيروت العربية"مبادرة السلام" التي أطلقها الملك السعودي الراحل، "عبد الله بن عبد العزيز"، وطرحت سلامًا كاملًا مع الدول العربية، بشرط الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة في يونيو 1967، بما في ذلك الجولان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.[51]فبعد خمسة وعشرين عامًا من اتفاقية" أوسلو للسلام"، والمصافحة بين "ياسر عرفات" و"إسحاق رابين" في حديقة البيت الأبيض، تراجع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي عن الأجندة الإسرائيلية والعربية. ليس ذلك فحسب، بل يبدو أن القضية الفلسطينية تتجه إلى مزيد من الانقسامات والتشرذم بعد إعلان الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في 22 ديسمبر 2018، عن حل المجلس التشريعي والتزامه بإجراء انتخابات تشريعية خلال ستة شهور، ما قد يؤدي على الأغلب إلى فصل نهائي سياسيًا وإداريًا ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، في حين تكتفي دول عربية بدور المتفرج وتحتفي أخرى بعلاقتها معالكيان الصهيوني.[52]

وتتوافق الرؤية الإسرائيلية مع المجهودات الأميركية الحالية لطرح خطة للسلام والمعروفة إعلاميًّا "بصفقة القرن"، والتي أعدها "جاريدكوشنر" صهر الرئيس الأميركي السابق "ترمب" لها هدف أول واضح، وهو تبادل المساعدة بين الصديقين "ترامب" ورئيس الوزراء" بنيامين نتنياهو "اللذين ربطا بصورة وثيقة بين مصيرهما السياسي، حيث كان يعاني الأول إجراءات الفصل، والثاني مطارد من العدالة في بلده، وكأن الصفقة ترويج ذاتي بتكلفة أقل كما يعتقدان.فبالنسبة"لترامب"فإن كل حركة للصالح الإسرائيلي تعتبر ضمانا له لدى قاعدته الانتخابية الإنجيلية، وبالنسبة ل"نتنياهو" فإن دعم القوة الأميركية العظمى له أمر جيد دائما، خاصة قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الإسرائيلية. لكن الخطة الأميركية تتجاوزت هذا الترتيب بين الأصدقاء، لأنها بصورة صادمة وبدون حياء تستولي على الأراضي الفلسطينية، مما يعني أن التحدي لا يتمثل في إيجاد "سلام" بالمنطقة، بقدر ما هو البناء على خمسين عاما من سياسة "الأمر الواقع" التي يتم تنفيذها بتناسق غير قابل للتغييرعلى ظهور الفلسطينيين، فالمستوطنات الإسرائيلية وغور الأردن والجزء الأكبر من الضفة الغربية ستصبح من حق المنتصر الإسرائيلي.[53]

وإن "صفقة القرن" تخالف نصوصا قضت على قرارات دولية ومشاريع حلول تعد بالعشرات، والأخطر أنها شكلت تحديا للشرعية الدولية التي وضعت للقضية الفلسطينية وحل الدولتين مسارات واضحة.ومن أبرز القرارات التي خالفتها الخطة قرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948، الذي نص على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم، وقرار 242 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1967، والذي نص على انسحاب

القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير (خلال حرب يونيو 1967)، وقرار 2851 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 1971، الذي طالبت الأمم المتحدة فيه الكيان الصهيوني بإلغاء جميع إجراءات ضم أي جزء من الأقاليم العربية المحتلة، وإلغاء إقامة المستوطنات بالأراضي المحتلة.[54] علما أن إدارة "ترامب" تتمتع بمكانة إقليمية لم تعرفها الولايات المتحدة منذ سنوات عديدة.تطبيقها سيكون جزئيا يضمن مصالح الكيان الصهيوني ويثبت وجوده بالضفة والأغوار. وقال: "إن "الرفض الفلسطيني متأصل في ضعف وعجز القيادة الفلسطينية عن اتخاذ قرارات مصيرية، ومواجهة الرأي العام الفلسطيني وإقناعه بضرورة تقديم التنازلات التي لا مفر منها".[55]

بالإضافة إلى ذلك فقد لعب السلاح النووي الإسرائيلي دوراً كبيراً في جذب تركيا وإقامة علاقات معها، لاقتناع الأخيرة بأن مثل هذه العلاقات سيكون له أثر في تطوير التكنولوجيا العسكرية التركية وإدخال تقنيات حديثة في مجال التسليح التركي. وهو ما ساعد الكيان الصهيوني على التغلب على إحدى نقاط ضعفهوهو التوسيع من عمقه الاستراتيجي، من خلال عقد اتفاق التعاون العسكري مع تركيا الذي يعود إلى سنة 1996م[56]والقائم إلى حد الساعة، وبالتالي أدى ذلك لتوسيع الفجوة بين تركيا والدول العربية والإسلامية، الأمر الذي من شأنه زيادة الخطر الذي يواجه الأمن القومي العربي.

ولقدأدت العوامل السابقة إلى تحقيق ما تسعى إليه الاستراتيجية الإسرائيلية من إضفاء الطابع الشرعي عليها وفرض إرادتها على دول المنطقة العربية، فالعرب استسلموا للأمر الواقع وكانوا كما تنبأ "ألون ايجال" لهم والذي قال:"إن السلام لن يتحقق إلا نتيجة تفوق عسكري إسرائيلي حاسم يضظر العرب بسببه للاعتراف بالأمرالواقع.السلام يكون إذن نتيجة الاستسلام وبالتالي التسليموالعرب لا يمكن أن يفهموا غير سياسة العصا الغليظة. وهم لا يتعلمون فهم بعد حرب حيزران أضاعوا الدرس دون أن يتعلموا منه كما كانت الحال سنة 1948، وسنة 1956 فهل سيتعلمون يوما؟...يبدو أن الدرس سوف لا يجري تعلمه أبدا".[57]

2.أثر التهديد النووي الإسرائيلي في زيادة الإنفاق العسكري وهدر فرص التنمية في المنطقة العربية:

تميزت السياسات الخاصة بمعظم الدول العربية والكيان الصهيوني بالتركيز على التسلح المكثف وما يتضمنه من بقاء المعدلات العالية من الانفاق العسكري، فمنذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن لجأت العصابات الصهيونية إلى البنادق والمتفجرات، واليوم تلجأ إلى الأقمار الصناعية والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وأحدث الطائرات والقذائف والقنابل النووية، تعددت السبلوالهدف واحد هو تقنين اغتصاب الأرض وفرض التوسع بالقوة وإجبار العرب على الركون للهزيمة، والقبول بما لاينبغي للوطن الحر ولا المواطنين الأحرار القبول به". قال "زئيف شيف":"لابد من التحصن بمناعة عسكرية متطورة، والتزود بأحدث ما أنتجته التكنولوجيا العسكرية لبناء قوة ردع وقدرة لا تضاهي في المنطقة وضمان دحر العدو العربي بضربة ثانية أقوى إن لم يفلح معه الردع، بحيث تحسم المعركة لصالح إسرائيل، فحرب المستقبل واقعة لا محالةولابد

لإسرائيل من استثمار المهلة الكامنة في تراجع خطر شن دول عربية لحرب ضدها ، بحيث تبنى جيشا قويا وذكيا".[58]

لهذا فصناعة الأسلحة الإسرائيلية كانت الأكبر والأكثر تطورا خارج البلدان الصناعية. والتي تعود جذورها، إلى ورشات الأسلحة الصغيرة والذخائر في ثلاثينيات وأربعينات القرن الماضي. إلا أن الانطلاقة التصنيعية الفعلية بدأت بعد حرب عام 1967م. وتصل النفقات العسكرية حاليا، نحو 5 مليار دولار، أي ما يقرب ثلث الناتج المحلي الإجمالي للكيان الصهيوني. أكثر من مليار دولار من هذا النفقات السنوية مخصصة للإنتاج التصنيعي العسكري المحلي. حيث يعمل في القطاع الصناعي التسليحي بها نحو 60000عامل ، أي أكثر من خمس قوة العمل الصناعية موزعين على أكبر الشركات وهي شركة "إياي" ويعمل فيها (20000 موظف)، وشركة "إيمي" ويعمل فيها (15000)، وأخيرا شركة "تاديران" (10000) وهي أكبر ثلاث شركات صناعية في الكيان الصهيوني. الذييحتل المرتبة الأولى في هذه القدرات وفقا لواقع المساحة، البالغة 20 ألف كم مربع، ثم تأتي تركيا بالمرتبة الثانية البالغ مساحتها 770 ألف كم مربع تقريبا، وفي المرتبة الثالثة إيران البالغ مساحتها مليون ونصف كيلو متر مربع، بينما تأتي السعودية أخيرا بمساحة تزيد عن 2 مليون كم مربع.وربما هذا ما يفسر إرتفاع نسبة الميزانية العسكرية للسعودية لأكثر من 80 مليار دولارسنويا.[59]

فلا تزال الأقطار العربية والكيان الصهيوني الأكثر إنفاقا على بناء وشراء الأسلحة، حتى إن اقتصاديات هذه الدول ما تزال تتسم بالعسكرة ويمثل الإنفاق العسكري الهائل عبئا كبيرا خصوصا إذا ما حددناه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فبالرغم من جائحة كورونا واصلت العديد من الدول العربية سعيها لعقد صفقات شراء أسلحة من الدول الأجنبية في ظل تزايد أجواء عدم الاستقرار في المنطقة، ويبرز "موقع وكالة التعاون الأمني الدفاعي التابعة للبنتاجون" عدة موافقات أمريكية مبدئية على عقد صفقات أسلحة مع الدول العربية خلال الفترة من فبراير إلى سبتمبر 2020.[60]

وفي مقابل الإنفاق الكبيرعلى التسلح في العالم العربي من المحيط إلى الخليج، ظل الإنفاق على التنمية بالمنطقة العربية متواضعا بالمقارنة مع المعدلات العالمية. فعلى سبيل المثال، بلغت حصة الفرد العربي من الإنفاق على الصحة أقل من ثلث المتوسط العالمي وبشكل مماثل، تُنفق معظم الدول العربية على التعليم أقل من متوسط الإنفاق العالمي.ولقد أشار البنك الدولي إلى أن نحو 3 ملايينو719 ألف طفل عربي لم يلتحقوا بالمدرسة الابتدائية في عام 2018 أي 12.5% من مجمل الأطفال خارج المدرسة الابتدائية حول العالم يُضاف إلى هؤلاء نحو 4 ملايين و29 ألف طفلة عربية لم يلتحقن بالمدرسة الابتدائية 11.9% من المجمل العالمي.

كما تعاني المنطقة العربية عموما من معدلات بطالة مرتفعة جدا، تفوق بشكل كبير المعدلات العالمية. ففي عام 2018، بلغ متوسط معدل البطالة في المنطقة العربية 9.9% من مجمل القوى العاملة، مقابل متوسط عالمي بلغ 5% فقط، وهذا نتيجة طبيعية لهذا الإنفاق الكبير. فالأموال التي تحتاج إليها الدول للإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي وتوفير فر عمل، يذهب الكثير منها على الأغلب إلى تمويل صفقات

سلاح بمليارات الدولارات، حيث تُواصل صب المال في جيوب شركات الأسلحةالغربية، فيما يعاني بعضها لتوفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها.61

فحسب دراسة لأحد الخبراء الأوروبيين والتي نشرت في صحيفة "هانديلسبلات" الألمانية في 13 أكتوبر2002، تشير إلى أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 1 % فقط من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما تؤدي إلى اقتطاع قسم كبير جداً من الموارد المتاحة، خصوصاً في البلدان العربية، والتي يمكن أن تخصَّص للإنفاق على القطاعات الإقتصادية المنتجة وعلى تطوير البنى التحتية المادية والإجتماعية، بما يؤدي إلى دفع عملية "تنويع الإقتصاد" قدماً، أي توسيع قاعدته وتنويع بنيتهالإنتاجية، والخروج من دائرة الإقتصاد الأحادي الجانب، القائم أساساً على قطاع النفط والغاز وانتاج المواد الأولية في بعض البلدان العربية ، كما أنه يحرم المجتمع من جزء من الثروة الوطنية يمكن أن يُنْفَق في مجالات تطوير النظام التعليمي وتحسين الرعاية الصحية للمواطنين. كما أن تطوير الإنتاج العسكري في البلدان التي تصنع الأسلحة، يوجه قسماً كبيراً من أفضل القدرات والكفاءات العلمية والإنتاجية للعمل في القطاع الصناعي العسكري، حارماً قطاعات الإنتاج المدني منها، فتعمل أفضل العقول البشرية في ابتكار أسلحة التدمير والإبادة واختراعها وتطويرها. ويترافق تطوُّر الإنتاج الصناعي العسكري مع هدر موارد أولية طائلة تتحوَّل إلى أسلحة، لا يستفيد منها المجتمع، لا بل تساهم في تدميره عند نشوب الحروب والنزاعات المسلحة.[62]

فأغلب الدول العربية تنفق حوالي3.1 % من دخلها القومي على الاستثمار في مجال الصحة، حيث تحتل المغرب ذيل الترتيب العربي في الإنفاق في مجال الصحة إذ سجلت أرقامها الرسمية إنفاق 1% من الموازنة العامة للمملكة على القطاع الصحي، فيما تخصص الأردن أكثر من 4% ولبنان 3.5% ومصر 2% وهو ما يشير إلى تدني نسبة الإنفاق العربي على الصحة مقارنة بمعظم المجالات الأخرى في مقدمتها التسلح، وقد أدى ذلك إلى انتشار معدلات الفقر في العالم العربي لدرجة أنها تصل في بعض الدول إلى أكثر من 70% وهو أمر ينسحب على الأمية التي تقترب كثيرًا من هذه النسبة.[63]

بعكس الكيان الصهيوني الذي وصلت ميزانية وزارة التربية فيه في سنة 2022 69.7 مليار شيكل كذلك، ميزانية تطوير المواصلات بلغت 36.1 مليار شيكل، ميزانية وزارة الرفاه وسلطة حقوق الناجين من الهولوكوست وصلت 14.9 مليار شيكل وميزانية جهاز التعليم العالي 12.3 مليار شيكل، أما ميزانية الصحة فيه قد بلغت نسبة 44.8 مليار شيكل، ويعد النظام الصحي في الكيان الصهيوني من الأنظمة المتقدمة عالميا من حيث الرعاية الصحية والتقدم العلمي لمهنة الطب في استعمالات التقنية العالية في التصوير Imaging، فعلى الرغم من أن ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، على الخدمات الصحية يبلغ أكثر من ضعف نسبة ما ينفقه الكيان الصهيوني فإن متوسط عدد الأعوام المتوقعة لحياة مواطنيه تزيد بعام على الولايات المتحدة الأمريكية. كما يجبر القانون الإسرائيلي الأفراد الإشتراك في أحد التأمينات الصحية الأربعة:كلاليتclalitالخدمات الصحية العامة أو صندوق المرضى يغطي

54بالمئةماكابيMaccabi، كوباتحوليمليئوميتKupatHolumLeumit، موهودتMeuhedet.هذا علاوة على تمتع الإسرائيليين بشبكة ضمان اجتماعي شاملة ومدعومة من الدولة، إذ يوجد نظام تأمين ضد البطالة ونظام تقاعد، ونظام خا بمساعدة الأطفال ونظام مساعدة العامليننبأجر منخفض.[64]

ومع هذا يعتبر الكيان الصهيونيأكبر مورد للسلاح في المنطقة.[65]وتعد قطاعات المنتجات المعدنية والماكينات والالكترونيات (التي يشكل الإنتاج العسكري جزءا هاما منها) أسرع القطاعات الصناعية نموا فيه. فقد وصلت المبيعات العسكرية في الخارج حوالي 1 مليار دولار سنويا. وتعتبر الطائرة الحربية الإسرائيلية (كفير) أول طائرة حربية منتجة محليا. والتي تأخذ هيكل طائرة الميراج ومحرك فانتوم .4-F علما أن الصناعات العسكرية الصهيونية تعتمد على تكنولوجيا أمريكية، فقد تمكن الكيان الصهيونيعبر التكنولوجيا الأمريكية من تطوير أسلحة مشتركة مثل دبابة القتال الرئيسية (ميركافا) والقاذفة المقاتلة المتقدمة.

أما في مجال إنتاج الصواريخ قامبتطوير الصواريخ منذ الستينيات. وتشمل قدراته الصاروخية صواريخ كروز وصواريخ باليستية، وطائرات بدون طيار، ونظام صاروخي للدفاع. فمنذ عام 1973م، نجح الكيان الصهيوني في تطوير الصاروخ البالستي من الجيل الأول الذي يبلغ مداه 500 كيلومتر، والمعروف باسم أريحا 1. وفي العام 1986م، أطلقأول صاروخ باليستي متوسط المدى يتراوح بين 1500 و3500 كيلومتر؛ والمعروف باسم أريحا 2. وتذكر بعض التقارير أن الكيان الصهيوني أنجز صاروخ (أريحا 3)، والذي يصل مداه4800كم؛ بالإضافة قاذفة فضائية للصواريخ تعرف باسم (شافيت 1).[66] وفي المجال النووي فيمتلك الكيان الصهيونيسلاحا نوويا أسوة بعدد من الدول النووية وقد وصرح "ايهود اولمرت" رئيس حكومته بذلك وهو بهذا يكون قد أقر واعترف بصورة شبه رسمية عن وجود السلاح النووي الإسرائيلي، وأن مفاعل ديمونا ليس لأغراض مدنية فقط إنما عسكرية، [67]ذات تطور كبير في هذا المجال. ولكن وبالرغم من كل هذا، تمتاز السياسة الإسرائيلية في الشأن النووي بالغموض والضبابية.ولقد نجح الكيان الصهيوني في التسلح وصناعة أحدث الأسلحة نظرا لدور جيش دفاعه ومشاركته في المجالات الاقتصادية والتنموية، لكونه جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية بناء كيانه في حد ذاتها.

وهذا عكس الدول العربية التي احتلت لسنوات عديدة مواقع متقدمة في قوائم الدول الأكثر استيرادا للسلاح عالميا، واستحوذ هذا القطاع على جزء كبير من موازنات حكومات المنطقة صغرت إيراداتها أم كبرت. وعلى الرغم من غياب بيانات عدد من الدول فإن إجمالي الإنفاق العسكري للمنطقة للعربية يقدر بنحو تريليون دولار في السنوات الـ10-15 الأخيرة، وهو رقم كبير، ولاسيما لمنطقة تفتقر إلى الكثير من مقومات التنمية الأساسية.[68] إن عمليات التسلح الضخمة تشكل أداة استنزاف كبيرة لموارد هذه البلدان كونها تؤدي إلى تحويل أموال هائلة إلى أغراض غير منتجة، وإلى تحويل قسم كبير من أفضل الكوادر البشرية وأصحاب الكفاءات والشرائح الأكثر حيوية وتعليماً في المجتمع إلى قطاع غير منتج. فالدول العربية تعاني من مشاكل خطيرة أدت

إلى زيادة نفقاتها العسكرية، التي باتت تنعكس سلبا على الجوانب المالية الداخلية والخارجية، وعلى جميع القطاعات الاقتصادية مما اضطرها لتقليص النفقات الاستهلاكية دون الحد من القدرات الأمنية والدفاعية.[69]

3.مخاطر المفاعلات النووية الإسرائيلية على البيئة العربية

يمتلك الكيان الصهيوني وفقا لبعض المصادر ما يفوق 150 رأسا نوويا وفي كتابات أخرى 200 قنبلة نووية، وهم يرفضون التوقيع على" معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (TNP) "أو السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA)بتفقد مَرافقهم، وعليه حان الوقت للمهتمين بالسلام العالمي إلى تبني سياسات تؤدي إلى نزع الأسلحة النووية أينما كانت والتي بحوزة الكيان الصهيوني خاصة لتكريس حل عادل ومنصف للصراع العربي الإسرائيلي. و بالإضافة للبعد السياسي والقانوني لنزع السلاح النووي، يوجد لاستغلال الطاقة النووية بعد بيئي حيث تواجه المدرسة النووية العديد من المعارضين في العالم؛ وبخاصة إثر" كارثة تشرنوبيل" عام 1986 والتي أدت إلى تباطؤ كبير في عمليات إنشاء مفاعلات نووية جديدة في مختلف أنحاء العالم، والتي قدرت431 مفاعلا نوويا[70] إلى يومنا هذا نظرا للتداعيات الخطيرة لها.

فدوافع المعارضين لإنشاء مفاعلات نووية تنبعث من خوفهم من حدوث خلل فني وتسربات إشعاعية، فضلا عن مشكلة التخلص من النفايات النووية. ويعد الجانب الأهم المثير للمخاوف الجدية في النشاط النووي الإسرائيلي، في حقيقة أن فلسطين صغيرة بحجمها، وبالتالي فإن عواقب استراتيجية قد تنجم عن أي خلل إشعاعي نووي خطير، ابتداء من تلويث إشعاعي للأحواض المائية الجوفية بسبب تسرب مواد مشعة، وانتهاء بانتشار كثيف لغازات وجسيمات مشعة في جميع أنحاء فلسطين بسبب خلل فني كبير قد يحدث في المفاعل النووي. علاوة على ذلك بما أن فلسطين تقع في منطقة جيولوجية نشطة زلزاليا، فإن زلزالا كبيرا قد يدمر المفاعلات النووية ويؤدي إلى تسرب مواد مشعة خطرة.[71]

فوجود مفاعل ديمونة في منطقة جغرافية صغيرة المساحة مثل فلسطين 27027 كم^{2}هو بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر وقد تُدمر المنطقة برمَّتها. فمخاطر كارثية متعددة تدور في فلك هذا المفاعل، وإن هذا ما أكده العالم الإسرائيلي"عوزيإيفبن" الذي كان عضواً في إدارة مفاعل ديمونة، من خلال تحذيره من وقوع كارثة شبيهة بانفجار" مفاعل "تشيرنوبل"، قائلاً:" مفاعل (ديمونة) صغير جداً مقارنة بتشيرنوبل، ولكنه يعمل وينتج نفايات نووية منذ نحو 55 عاماً، بينما تتراكم النفايات وتخزَّن في موقع المفاعل، لدرجة أن كمية النفايات المشعة التي تراكمت في ديمونة أصبحت لا تقل كثيراً عن الكمية التي انتشرت في كارثة مفاعل تشيرنوبل".[72]

ولعل هذا ما ذكره "تقرير للمنظمة العربية لحقوق الإنسان"في بريطانيا جاء فيه أن الغبار الذري المنبعث من مفاعل ديمونا يمثل مشكلة بيئية وبيولوجية حقيقية، وقد كُشف عن الكثير من حالات الإصابة بالسرطان في صفوف الفلسطينيين في المناطق المجاورة للمفاعل مثل مدينة الخليل، عدا عن ولادة أطفال دون أيدي أو بتشوه في الوجه أو الجسم، كما أن كثيرا من الرجال في المنطقة يعانون تساقط الشعر بشكل كبير. فيما أشارت "صحيفة الدستور الأردنية" أن هذا الإشعاع ناتج عن تسرب الماء الثقيل المشبع بالإشعاعات إلى المياه الجوفية،

وقد سُجل مستوى النشاط الإشعاعي بدرجات متفاوتة في صحراء النقب، ووادي عربة على طول الحدود مع الأردن. فهناك من البينات ما يكفي لأن تقف دول المنطقة بقوة في وجه دولة الاحتلال الإسرائيلي وتثير الرأي العام العربي والعالمي، وتنظم حملات محلية ودولية للتعريف بما يجري قبل أن تقع الفأس في الرأس، ويأكل الجميع أصابعه ندماً على صمته؛ هذا إن بقي لمن يعيشون في مناطق مصر وبلاد الشام أصابع أصلاً.[73]

فنتيجة لدفن مخلفات نووية تعود إلى ما قبل عشرين سنة، وصلت تسريبات ديمونا لمناطق عربية واسعة، وصلت للمياه الجوفية على حدود ليبيا ومنطقة تبوك السعودية، وللكرك والطفيلة ومادبا بالأردن. ولهذا طالب مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، في قراراته الختامية، لأعمال دورته الـ"31 بالاستمرار في فضح ما يقوم به الكيان الصهيوني، من تخريب ممنهج للبيئة العربية حسب ما أكده "محمود نصر الدين" رئيس الهيئة العربية للطاقة الذرية في قوله:"إن اللجنة العربية المعنية بمتابعة النشاط النووي الإسرائيلي المخالف لمعاهدة عدم الانتشار النووي المنبثقة من مجلس وزراء الخارجية العرب، كلفت الهيئة العربية للطاقة النووية وضع دراسة في شأن الاستعدادات الموجودة حالياً في الدول العربية لمواجهة مثل هذه الحوادث. وإن الإمكانات الفنية متوافرة لكن هناك اليوم تقييداً لحركة العلماء العرب الذين يريدون الاستزادة من التدريبات والعلوم النووية في الخارج، وهناك بعض المضايقات وعلينا أن نسد هذا الفراغ، وإذا لم يسع العرب إلى تعليم أنفسهم فلن يعلمنا أحد في المستقبل.ولذلك فإن دور الهيئة دور تنسيقي مهم لوضع المعلومات وعلوم التطبيقات السلمية للطاقة الذرية بين أيدي الدارسين العرب".[74]

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نستنتجأن البرنامج النووي الإسرائيلي أكبر تهديد للأمن القومي العربي على الإطلاق. فالكيان الصهيوني اتجه إلى بناء وتطوير برنامجه النووي لضمان تفوقه على الدول العربية سياسيا وعسكريا، بحيث يتمكنمن إملاء كافة شروطه وصياغة مشاريع التسوية التي تخدم مخططاته على حساب مصالح الدول العربية، ولقد نجح الكيان الصهيوني في إقامة ترسانته النووية نتيجة لمساعدات واشنطن، فالدور الأمريكي الذي استمر منذ بداية الخمسينات حتى يومنا هذا، والذي يكمن في التضليل المتعمد الذي مارسته الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض رغم علمها بحقيقة البرنامج النووي الإسرائيلي وأهدافه العسكرية، قد مكنالكيان الصهيوني من الإفلات من أي رقابة دولية على أسلحته النووية، وكذلك التهرب من الموافقة على أي نظام لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، في حين يزداد الضغط الأمريكي علي الدولة العربية من أجل منعها من امتلاك أسلحة نووية التي قد تمكنها من تحقيق التوازن الاستراتيجي معه.

ومع بقاء الرفض الصهيوني الانصياع للاتفاقيات الدولية الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية ستبقى الدول العربية عرضة لمخاطر التهديدات النووية الإسرائيلية.وهو ما قد يجر المنطقة إلى سباق نحو حيازة أسلحة الدمار الشامل عامة والأسلحة النووية خاصة، وهذا ما سيحرم شعوب المنطقة من عوائد ضخمة لو وظفت في

المجال التنموي بدل العسكريلحققت تقدماكبيرا في مختلف جوانب التنميةالشاملة.هذا علاوة على المخاطر البيئية التي تترتب عن حجم النفايات والإشعاعات النووية الصادرة عن المفاعلاتالنووية الإسرائيلية.

فعلى الدول العربية إذا ما أرادت تحقيق أمنها القومي مجابهة تهديدات ترسانة الكيان الصهيوني النووية سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو البيئية، بتبني ميكانيزمات تقوم على مراجعة سياساتها للنهوض بأدوارها بفاعلية لتحقيق تطلعات الشعوب العربية الرامية إلى الحفاظ على بقائها واستقلالها وسيادتها على أراضيها، وحماية قيمها الأساسية ومصالحها الحيوية والتحكم بمواردها وثرواتها، وتنمية وتطوير إمكانياتهاوقدراتها عامة وبحوث الطاقة النووية خاصة. ويبقى الخيار النووي العربيخيار استراتيجي، لأنه القادر على حماية السلام والأمن في المنطقة.هذاعلاوة على أنه خيار تنموي للدول العربية الفقيرة من الموارد‌النفطية بهدف توفير مورد جديد بديل للطاقة التقليدية ولتشغيل المحطات النووية للأغراض السلمية، فعصر اليوم هو عصر الطاقة النوويةفمنخلاله تقاس مكانة الدول وهيبتها ووزنها في التفاعلات الدولية.

نتائج الدراسة:

-تنامي إنعكاسات البرنامج النووي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي، من خلال ما أفرزه من أبعاد تهديدية فرضت منطق التسويةالإسرائيلية على الشعوب العربية بالقوة.

-شكل الرادع النووي الإسرائيلي عاملا في منع العرب من استرجاع الأراضي العربية الفلسطينة.

-أدخلالسلاح النووي الإسرائيلي دول المنطقة في سباق للتسلح مما هدر ثروات عديدة وضيع فرصا تنموية هامة على الشعوب العربية.

-للترسانة النووية الإسرائيلية مخاطر بيئية عديدة لحجم الإشعاعات والنفايات الصادرة عنها.

-استمرار التعنت والرفض الصهيوني لاتفاقيات منع الانتشارالنووي ، سيؤدي إلى خروج دول المنطقة والمنظمة إليها منها عاجلا أم آجلا.

-السلاح النووي حققا مكاسبا جلية للكيان الصهيوني، وهذا ما يفرض على الدول العربية تبني خيارت سياسية قانونية وعسكرية لمواجهة أبعاده التهديدية على أرض الواقع، بدلا من شعارات التنديد والشجب والاستنكار.

توصيات الدراسة:

-ضرورة فضح السياسات العدوانية والتسلطية للكيان الصهيوني حيال الأمة العربية والإسلامية، خاصة في مجالالتسلح النووي لخطورتها وتهديدها للأمن القومي العربي.

-تعزيز دور الدبلوماسية العربية للضغط على الكيان الصهيوني في المحافل الدولية واحراجه لتفكيك منشآته النووية.

-تشجيع دور الرأي العام الدولي المناهض للسياسةالنووية الإسرائيلية وما يشوبها من غموض وضبابية.

-التنويه بخطورة الإشعاعات والنفايات الصادرة عن مفاعلات الكيان الصهيونيعلى البيئة العربية.

-توطيد علاقات التعاون العسكرية العربية البينية، وتفعيلهاعلى أرض الواقع لتحقيق الأمن القومي العربي.

-أهمية تشجيع البحوث العربية في مجال استغلال الطاقة النووية للأغراض السلميةمن جهة، ومن جهة أخرى لمجابهة التهديد النووي الإسرائيلي.

الهوامش:

[1]جوناثان ماركوس، "سياسة إسرائيل الدفاعية على مفترقات طرق استراتيجية" ،ترجمة أديب ي وسف،مجلة WashingtonQuartery، منشورة في الفكر السياسي، شتاء 1999، . .87-88.

[2]خالد وليد محمود ،أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل ،ط.1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات ،2007 ، . .42-43.

[3] François Massoulie, Les Conflits du Proche Orient 20 eme Siècle, Italy ; Giunti Gruppo éditorial, Septembre 1994 ;p .82.

[4] دنيا محمد جبر، "الإستراتيجية النووية (الثوابت والمتغيرات)"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43 ،2011 . . .128-105.

[5] عبد الجبار الشايب، "الابتزاز النووي الإسرائيلي" ،مجلة الوصف، دار المنظومة ،العددين 50-51، أكتوبر 1975، . . .416-413

[6] ممدوح عطية حامد ،أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ،ط1، 2004، .43.

[7] بيتر براي،ترسانة إسرائيل الن ووية، ترجمة منير غنام نشر مشترك(لبنان: مؤسسات الأبحاث العربية: ودار البيادر مصر، ط.1، 1989.، . . 51-52.

[8] حامد ممدوح عطية، مرجع سبق ذكره، .25.

[9] حسين زكريا،"الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة"، (أشغال ندوة فكرية)، بيروت: مركز دراسات ال وحدة العربية، 2007، . 311.

[10] دنيا محمد جبر،مرجع سبق ذكره، .115 .

[11] ممدوح عطية حامد ،مرجع سبق ذكره ، . 119.

[12] سيمورهيرش، خيار شمشون أ سرار وخفايا ترسانة إسرائيل النووية وسياسة أمريكا الخارجية ،لبنان: دار الكتاب العربي، 1992، . 221.

[13]عطويم،حروب إسرائيل المقبلة ،بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 2002 ، -. .164-165.

[14] محمد عبد السلام ،"الرؤوس النووية الإسرائيلية الخصائص والمقومات "، السياسية الدولية، العدد 118 ،أكتوبر 1994 .34.

[15] عطية ممدوح حامد أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين ، مرجع سبق ذكره ، .120.

[16] إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي) الجزائر : منشورات ANEP، 2009 ، . 555-556.

[17]أحمد أبوالوفا، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية اقليمية (دراسة قانونية)، القاهرة: دار النهضة العربية ،ط1 ،1999. .72.

[18] عطا محمد صالح زهرة ،في الأمن القومي العربي ،طرابلس :المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط.2 1426هـ ، .88.

[19]عباس نصر الله، رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية، دمشق: الأكاديمية العسكرية العليا ،199 ، . .56-59.

[20] مجلس الشورى، سلسلة تقارير مجلس الش ورى، لجنة الشؤون العربية والخارجية، التقرير 14، .19في الرابط: www.arab league online.org،يوم 08-03-2017 ،على الساعة 15:10.

[21] هبة الله جمال عبد الناصر حافظ، مرجع سبق ذكره، 2011، . 74.

[22] عبد الله محمد مسعود ،علي عباس مراد ،الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية ،جامعة فاريونس ،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط 1 ،2006 ، . 192.

[23]محمد علي حوات، مفهوم الشرق الأوسطيةوتأثيرها على الأمن القومي العربي ،القاهرة :مكتبة مدبولي ،ط.1، 2002، . 349.

[24] حسنزكريا،"الأمن القومي"،في الرابط التالي:http.//www.islam online.net haralic/mafaheem2000/11/article.2shtmil

[25] أحمد يوسف أحمد، "التوجهات العربية للأمن القومي بين المفهوم والخبرة "، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية،جامعة القاهرة ،26-29 ديسمبر 2005، .08.

[26]المرجع نفسه.

[27] عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سبق ذكره، . 194.

[28] فادي قدري أب وبكر ،"أسباب اضطراب العقل السياسي العربي وتوحده"، مجلة دنيا ال وطن، في الرابط التالي: http ;//S// pulp.alwatanoice.com/articles/2017//8/3/44228، يوم 09-03-2017 ،على الساعة 12:10.

[29] عبد العزيز حسين الصويغ ،الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية ،القاهرة: وراق للشر وق الأبحاث والإعلام ،2011، .20. -.

[30]حسن برا وي ،" أمن إسرائيل صراعات الأيديولوجيات والسياسة "، كراسات استراتيجية ،مصر :مركز الأهرام ،السنة 14، العدد 143، سبتمبر 2004.

[31]الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، "البلقنة وتقسيم المجال السياسي الدولي : واقع ورهانات"، مجلة الجيش،عدد 30مارس 2011. .22.

[32]المرجع نفسه.

[33]FuadJabber ,Israel and NuclearWeapons ;Present Option and Future Strategies, London :Chatto and Windus .1971 .P.17.

[34]رافئيل إيتان، مذكرات الجنرال إيتان، تر.غازي السعدي، عمان: دار الجليل للنشر، 1992، . .83-86.

35 -Tayseer Al -Nashif ,NuclearWeapons in Israel .Beirut; Arab Center for Studies and Publications, 1990, p.162.

[36]مركز الق ومي لدراسات الشرق الأوسط، الميزان العسكري العربي الاسرائيلي في إطار المتغيرات الراهنة، بحوث ودراسات عربية، القاهرة، مارس 1993، . 40 .

[37] عبد المنعم سعيد ،"إستراتيجية إسرائيل النووية "، شؤون عربية، العدد 39، سبتمبر 1984، .149.

[38]عبده مباشر، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الاستراتيجية -البناء- الإطار الفكري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، .308.

[39] عادل محمد أحمد ،"تصريحات أولمرت النووية تغير في الاستراتيجية أم حالة من الضعف؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثالثة عشر، العدد 146، فبراير 2007، .218.

[40]عمر محمد علي عبد الرحيم، نظرية الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاساتها على تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، (أطروحة دكتوراه) قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، .177.

[41] كمال علي بي وغلي، الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي سلسة محاضرات، الإمارات، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، 2000، ص.40.

[42]أفنيركوهين، "نحو شرق أوسط جديد إعادة النظر في المسألة النووية" ،(سلسلة دراسات عالمية)، العدد 01، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

[43]ياسمين حسام الدين طاهر، المعايير الدولية المزدوجة إزاء حظر الانتشار النووي دراسة مقارنة لحالتي إيران وإسرائيل، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص. ص.95-96.

[44]Safran ,Israel ;The EmbattledAlly, New York, 1980, pp.282-283.

45 بيتر براي بيتر، براي،ترسانة إسرائيل النووية، ترجمة منير غنام نشر مشترك،لبنان: مؤسسات الأبحاث العربية ودار البيادر مصر، ط.1، 1989 ، ص. ص.72-74.

[46]عادل محمد أحمد، "تصريحات أولمرت النووية تغير في الاستراتيجية أم حالة من الضعف؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثالثة عشر، العدد 146، فبراير 2007، ص.17.

[47] ياسمين حسام الدين طاهر، مرجع سبق ذكره، ص. ص.105-106.

[48]مروة نظر، "الملف النووي الإسرائيلي: ت وظيف الغموض وخلق الت وازنات"، أراء حول الخليج، العدد 125، مركز الخليج للأبحاث، في الرابط التالي: https://cutt.us/khDF، يوم 28-06-2020، على الساعة:22:00.

[49] وصال الطناني، "التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطيني"، في الرابط التالي:https://cutt.us/ohV2B، يوم21-06-2020، على الساعة: 20:30.

[50]المرجع نفسه.

[51]المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، "التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه"، في الرابط التالي:
https://cutt.us/DHWex، يوم21-06-2020، على الساعة 20:30.

[52]الجزيرة للدراسات، "مرحلة جديدة من التطبيع العربي الإسرائيليوآفاقه"، في الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net، يوم 10-07-2020، على الساعة: 21:30.

[53]الصحافة الس ويسرية، ل وتان الس ويسرية: "صفقة القرن" فضيحة ومهزلة وإهانة للعقل والمنطق"، الجزيرة، في الرابط التالي:
https://cutt.us/M2Alm ، يوم 15-07-2020، على الساعة: 22:40.

[54] وسيم جابر الشنطي ،" دراسة حقوقية: صفقة القرن.. بين منطق القوة والقانون الدولي"، الجزيرة، في الرابط التالي: https://cutt.us/MoXwU، يوم 15-07-2020، على الساعة:22:40.

[55] محمد محسن وتد، "صفقة القرن.. هل صيغت أميركيا وإسرائيليا لرفضها فلسطينيا؟"، الجزيرة، في الرابط التالي:https://cutt.us/fcuxY، يوم 05-08-2020، على الساعة: 22:00.

[56]المركز الديم وقراطي العربي، مرجع سبق ذكره.

[57]Allon, Yigal, Shield of David, London Weidenfield and Nicol son ,1970 chap2. p.266.

[58]أحمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000، القاهرة: سيناء للنشر، 1993، ص. ص.17-31.

[59] محمد أبوسعدة، "سباق التسلح في الشرق الأوسط: من المستفيد؟" ،في الرابط التالي: https://cutt.us/eaaBQ، 28-08-2020، على الساعة: 15:02.

[60] أحمد فريد مولانا، "الإنفاق العسكري وسياسات التسليح في ظل كورونا"، في الرابط التالي: https://cutt.us/tTJDs، يوم14-09-2020 ،على الساعة 10:40.

[61]الجزيرة، "الدول العربية الأكثر إنفاقا"، في الرابط التالي:https://cutt.us/eOmxG، يوم 04-05-2021 ،على الساعة:14:20.

[62] الجزيرة ،"صفقات بمليارات الدولارات.. تعرف على أهم مزودي السعودية بالسلاح، في الرابط التالي:https://cutt.us/aPXI3، يوم 11-06-2021 ،على الساعة: 11:30.

[63] عدنان فرحان الجوزاني "،الحوار المتمدن ،العدد: 3389، في الرابط التالي:https://cutt.us/Irpcc ، يوم 11-06-2021، على الساعة: 11:30.

[64] فضل مصطفى النقيب، مفيد أحمد قسوم، الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015، . . 80-81.

[65]محمد أب وسعدة، "سباق التسلح في الشرق الأوسط: من المستفيد؟" ،في الرابط التالي: https://eipss-eg.org، يوم 21-06-2021 ،على الساعة: 18:40.

[66]المرجع نفسه.

[67] مركز المدار، غموض السياسة النووية، موسوعة المصطلحات الاسرائيلية، في الرابط التالي:https://cutt.us/ViF5،يوم 01-07-2021، على الساعة: 19:10.

[68] وكالة الأناضول، السع ودية تتصدر.. سباق التسلح عند العرب في تصاعد"، في الرابط التالي: https://cutt.us/VpfpM، يوم 01-07-2021، على الساعة: 20:10.

[69]صباح نع وش، "إرتفاع النفقات العسكرية في الدول"، الجزيرة ،في الرابط التالي: https://cutt.us/4toqr، يوم 01-07-2021، على الساعة: 20:10.

[70]أوريان 21 ،" نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط، حلّ النزاع العربي الإسرائيلي"، تر. حميد العربي، في الرابط التالي: https://cutt.us/k6cdi، يوم 11-07-2021، على الساعة: 21:30.

[71] ج ورج كرزم ،نفاق الحركات البيئية الإسرائيلية: تستر على المخزون النووي الحربي لإسرائيل و"احتجاج" مصطنع ضد المفاعلات الذرية "المدنية، "مجلة آفاق البيئة والتنمية، نيسان 2010 العدد 24، مركز العمل التنموي.

[72] زهرة خديرج، "فرنسا وأخفته إسرائيل عن أمريكا وقد يكرر مأساة تشيرنوبيل.. قصة مفاعل ديمونة القابل للاشتعال"، في الرابط التالي: https://cutt.us/bw52h،يوم 21-07-2021، على الساعة: 11:00.

[73]زهرة خردج، "هكذا تمارس إسرائيل الإرهاب البيئي عبر مفاعل ديمونة"، أفاق البيئة والتنمية، العدد 142 ،02 مارس 2022، في الرابط التالي:https://cutt.us/AymdZ، يوم 21-08-2021، على الساعة: 10:00.

[74]أبوناصر عدنان ،"مفاعل ديمونا.. خطر استراتيجي يهدد المنطقة"، ال وحدة الإسلامية ،السنة الثانية عشر، العدد 143، 2013، في الرابط التالي: https://cutt.us/hcp1F،يوم 05-10-2021 ،على الساعة: 21:30.